

Distr.: General
21 December 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والثلاثون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

نتائج حلقة النقاش بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان للحكم الرشيد في الخدمة العامة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٥. ويعرض موجزاً لحلقة نقاش
بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان للحكم الرشيد في الخدمة العامة، عقدت في ٢٤
أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، خلال الدورة الثلاثين للمجلس.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولاً- مقدمة

١- عملاً بالقرار ٨/٢٥، عقد مجلس حقوق الإنسان حلقة نقاش بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان للحكم الرشيد في الخدمة العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، خلال دورته الثلاثين.

٢- ويشتمل هدف حلقة النقاش على أربعة جوانب: (أ) تبادل الآراء حول دور الخدمة العامة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ (ب) تحديد التحديات وتبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالنهج القائم على حقوق الإنسان للحكم الرشيد في الخدمة العامة؛ (ج) دراسة نتائج تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/HRC/25/27)؛ (د) التشجيع على تحسين فهم القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان المتصلة بالخدمة العامة.

٣- وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان وأدارتها المديرية في معهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي، آن بيترز. وألقى مدير شعبة معاهدات حقوق الإنسان بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بياناً افتتاحياً. وشارك في حلقة النقاش كل من أديتوكونبو موموني، المدير التنفيذي لمشروع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والمساءلة في نيجيريا؛ وكيم تاكيون، أستاذ التنمية الدولية في كلية الدراسات العليا للدراسات الدولية في جامعة سيول الوطنية؛ وشفق بائي، عضوة لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعضوة البرلمان التركي ونائبة رئيسه؛ وماريانا غونزاليس غاير، مديرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأمينة المظالم في أوروغواي؛ ويان باستوا، مدير الكلية الوطنية للإدارة العامة في بولندا^(١).

ثانياً- افتتاح حلقة النقاش

٤- أشار مدير شعبة معاهدات حقوق الإنسان في بيانه الافتتاحي إلى أن الحكم الرشيد في كل جانب من جوانب الحياة العامة يمثل مهمة أساسية لكل دولة. وأوضح أن حقوق الإنسان والحكم الرشيد مترابطان ومتشابكان في جوهرهما. فالنهج القائم على حقوق الإنسان للحكم الرشيد يقتضي أن تضمن الدول عدم التمييز والمساواة في تقديم الخدمات العامة. ويعمل الحكم الرشيد أيضاً كمحرك قوي للثقة العامة والسلام والتنمية المستدامة. وعندما تكون العمليات والآليات الحكومية شفافة وتخضع للمساءلة أمام الشعب، وتنفذ بكفاءة وفعالية، وتحترم سيادة القانون، فإنها تعزز ثقة الجمهور، وتقلل تظلماتهم، وتعزز الرفاهية العامة، وتحسن التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

(١) محفوظات البث الشبكي لحلقة النقاش الكاملة متاحة في <http://webtv.un.org/search/panel-discussion-on-human-rights-based-approach-to-good-governance-23rd-meeting-30th-regular-session-of-human-rights-council/45052> (تم الاطلاع عليه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

٥- وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحديات متعددة تواجه الحكم الرشيد، بما في ذلك سياسات التقشف، والخصخصة غير المنظمة، والفساد، والصراع، والعنف. ويؤدي الفشل في تقديم الخدمات العامة المهمة، أو انخفاض نوعية هذه الخدمات، إلى فقدان الشرعية، وعدم القدرة على الحفاظ على التنمية، واضطرابات اجتماعية، وانعدام الأمن، والمهجرة. وينبغي أن تسترشد جهود الحكم الرشيد بالالتزامات المتصلة بحقوق الإنسان ومبادئها الأساسية مثل عدم التمييز، والمشاركة، والمساءلة. وقدمت هيئات معاهدات حقوق الإنسان توجيهات تتعلق بالحكم الرشيد. فعلى سبيل المثال، أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم ١٢ (١٩٩٩) بشأن الحق في الغذاء إلى أن "الحكم الرشيد أساسي لإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك القضاء على الفقر وضمان معيشة مرضية للجميع".

٦- وكان للاتجاه المتزايد نحو خصخصة الخدمات العامة انعكاسات سلبية محتملة على حقوق الإنسان. وأشار إلى تقرير حديث للمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم (A/HRC/29/30)، يرد فيه وصف للكيفية التي يمكن بها أن يؤدي فتح قطاع التعليم أمام الخصخصة والاستغلال التجاري إلى عدم ضمان حصول الجميع على التعليم وتقويض الحق في التعليم. وفي حالات خصخصة الخدمات العامة أو تقديمها عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص، يجب على الدول أن تضمن الامتثال لحقوق الإنسان وأن تنشئ آليات فعالة لمراقبة الجودة والمساءلة الرصد.

ثالثاً- موجز المداولات

٧- قدمت السيدة بيترز أعضاء حلقة النقاش في كلمتها الافتتاحية. وأشارت إلى تقرير المفوضية السامية بشأن دور الخدمة العامة كعنصر أساسي من عناصر الحكم الرشيد في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/HRC/25/27)، وأوضحت أن حلقة النقاش تقوم على فكرة أن تحليل الخدمة العامة من خلال منظور حقوق الإنسان يمكن أن يحقق منافع سياسية. وأكدت من جديد على روابط التعاضد المتبادل بين حقوق الإنسان والحكم الرشيد في الخدمة العامة. وأضافت أن حقوق الإنسان الخاصة بالمواطنين العاديين تصبح عنصراً هاماً عندما يتفاعلون مع الخدمة العامة في دولتهم أو منطقتهم. وتتأثر أيضاً حقوق الإنسان الخاصة بالموظفين العموميين، ولا سيما حقهم في أن يتم اختيارهم وتوظيفهم وترقيتهم دون تمييز؛ فلن يكون موظفو الخدمة المدنية على استعداد لتأدية مهامهم دون اللجوء إلى الفساد ولن يكونوا قادرين على ذلك إلا إذا كانوا يحصلون على أجر مناسب، وكانت حقوق الإنسان الخاصة بهم تحترم.

٨- وأوضحت ميسرة حلقة النقاش أن مصطلحي "الخدمة العامة" أو "الإدارة العامة" يستخدمان كمترادفين لتغطية الجهاز الكامل الممول من ميزانية الدولة والمسؤول عن أداء وظائف الدولة التي تقوم بها مختلف فروع الحكومة، وهي صنع القوانين، وتطبيق تلك القوانين، وأخيراً، إنفاذ القوانين. وعلى مر التاريخ، كان ولا يزال للثقافات والنظم السياسية المختلفة آراء متباينة

حول الوظائف التي يتعين أن تؤديها الدولة؛ وبأي درجة؛ وبأي مستوى من الأولوية. وبناء على ذلك، يمكن تقسيم السؤال التحليلي بشأن ما الذي يندرج ضمن "الخدمة العامة" إلى الأسئلة الفرعية التالية: (أ) ما الذي يجب القيام به للمصلحة العامة لمجتمع معين ("من أجل" الجمهور)؛ (ب) هل يكون ذلك عن طريق مؤسسات مولها وأنشأها الجمهور بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟؛ (ج) ما هي الخدمات التي ينبغي أن تكون "عامة"، مقابل تلك التي تترك لنطاق القطاع الخاص والفرد والتجاري؟ وتتراوح الخيارات السياسية التي تتخذها الدول من إدارة خفيفة جداً ودنيا من الدولة والإدارة العامة، عند طرف من طريقي الطيف، إلى دولة الرفاه الكامل الأوسع نطاقاً عند الطرف الآخر.

٩- وكان منظور حقوق الإنسان مفيداً لتحديد المحتوى الموضوعي للخدمات العامة، وكذلك العملية التي ينبغي أن تُقدم من خلالها. وعلى سبيل المثال، فإن أي دولة تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تكون مسؤولة في النهاية عن تأمين نوع من أنواع النظام الصحي لإعمال الحق في الصحة. وفي حين أن ذلك لا يحظر خصخصة النظام الصحي، فلا يزال من المطلوب أن تكون الدولة هي الضامن النهائي للحق ذي الصلة. ويُنظر إلى الحكم الرشيد عموماً على أنه يشمل الشفافية والمساءلة والانفتاح والمشاركة^(٢)؛ فضلاً عن النزاهة وعدم التمييز والمساواة والكفاية والكفاءة^(٣)؛ والاستجابة لاحتياجات الشعب^(٤). وبالنظر إلى التداخل الجزئي بين هذه العناصر، اقترح تضمينها في الصيغة ثلاثية الأبعاد المنصوص عليها في اتفاقية آرهوس لعام ١٩٩٨ بشأن إتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (الشفافية والمشاركة والاحتكام إلى القضاء)^(٥). ويمكن لدراسة هذه الركائز الثلاث من خلال منظور حقوق الإنسان أن تساعد على تزويد العناصر بمحتوى قابل للتكيف مع الثقافات والسياقات المختلفة.

١٠- ودعت الميسرة بعد ذلك أعضاء حلقة النقاش إلى تقديم عروضهم.

ألف- مساهمات أعضاء حلقة النقاش

١١- ركز السيد موموني على مسألتين: أولاً، دور المنظمات غير الحكومية في رفع الدعاوى القضائية ضد الفساد عندما لا تقوم المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد بذلك؛ وثانياً، الدعوة إلى

(٢) قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٥.

(٣) قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٠/١٩.

(٤) قرار لجنة حقوق الإنسان ٦٤/٢٠٠٠.

(٥) اجتماع الأطراف في الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، القرار ثانياً/٤ بشأن تشجيع تطبيق مبادئ اتفاقية آرهوس في المحافل الدولية (ECE/MP.PP/2005/2/Add.5).

إنشاء محكمة دولية لمكافحة الفساد للنظر في قضايا الفساد الكبرى وتيسير إعادة الأموال المسروقة إلى الدول الضحايا.

١٢- ويمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً في مكافحة الفساد عن طريق ضمان الإنفاذ الفعال لتشريعات مكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وعن طريق دفع المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، من خلال الدعاوى القضائية، إلى التحقيق بشكل صحيح في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيه من أجل ردع سوء السلوك في المستقبل. ويمكن أن تسهم هذه المؤسسات في منع الفساد عن طريق إقناع الحكومات مثلاً بسن تشريعات تتضمن قوانين لحماية المبلغين عن المخالفات. وبالنظر إلى أن حالات الفساد الكبرى (وإفلات الجناة من العقاب) تضر بالمصلحة العامة، يمكن أن ترفع المنظمات غير الحكومية أيضاً "دعاوى المصلحة العامة"، لمتابعة قضايا الفساد عندما لا تقوم المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد بذلك أو في الحالات التي لن تخضع لولاها إلى التدقيق. وبالتالي من المهم تخفيف متطلبات حق المثول أمام المحكمة وتشجيع المحاكم على قبول دعاوى المصلحة العامة والدعاوى الجماعية في قضايا الفساد. وبالإضافة إلى الحاجة إلى بيئة قانونية وقضائية مواتية، لوحظ أن المنظمات غير الحكومية بحاجة إلى الحصول على الخبرات والموارد اللازمة لاستخدام دعاوى المصلحة العامة بفعالية.

١٣- وأشار السيد موموني إلى أن إنشاء محكمة دولية لمكافحة الفساد يمثل وسيلة للتحقيق في مزاعم الفساد الكبرى. ولوحظ أنه في سياق فقدان الكثير من الناس للثقة في قدرة المحاكم الوطنية والحكومات على مكافحة الفساد الرسمي رفيع المستوى، فإن محكمة دولية لمكافحة الفساد يمكن أن تعمل على تقويض انتشار ثقافة الإفلات من العقاب والتصدي للتحديات التي تقوض إعادة الأصول المسروقة إلى الدول الضحية بطريقة فعالة. فحالات الفساد الكبرى تمثل مشكلة معقدة وتتسبب في معاناة إنسانية قاسية وتتطلب حلولاً غير مألوفة. وجرت الإشارة إلى أن هناك أوجه تشابه مع المحكمة الجنائية الدولية، وإلى أن سجل أعمالها يعطي الأمل في إنشاء محكمة لمكافحة الفساد تعمل بشكل جيد.

١٤- وتكلم السيد تاكيون باستفاضة عن الروابط بين الحكم الرشيد وأهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى أن هذه الأهداف تتجاوز الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتضمن جوانب هامة من الحكم الرشيد. وأشار عضو حلقة النقاش إلى قرار المجلس ٨/٢٥، فأفاد بأن تعميق ممارسات الحكم الرشيد على جميع المستويات يمثل شرطاً أساسياً للإعمال الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

١٥- وعلى الرغم من أن الحكم الرشيد ضروري لتحقيق نتائج إنمائية ناجحة، فإنه من غير الواضح كيف يمكن، أو ينبغي، أن ينعكس في أهداف التنمية المستدامة. وكان فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة العام والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ قد أشار إلى أنه

من الأفضل أن يكون الحكم الرشيد هدفاً قائماً بذاته^(٦). غير أن هناك نهجاً بديلاً يتمثل في إدماج الحكم الرشيد في أهداف خاصة بقضايا محددة. وثمة خيار آخر يتمثل في ربط اعتبارات الحكم الرشيد بمسائل "وسائل التنفيذ" وتمويل التنمية في أهداف التنمية المستدامة، وربما في شكل مجموعة من المبادئ أو المبادئ التوجيهية المتصلة بتوضيح هذه "الوسائل". ويتصل الحكم الرشيد اتصالاً وثيقاً بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يشير إلى جملة أمور منها بناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات.

١٦- وأصبح الحكم الرشيد مصطلحاً مثيراً للجدل بسبب استخدامه في مجال المساعدة الإنمائية الدولية. فقد أعرت البلدان النامية عن قلقها إزاء استخدام أهداف ومؤشرات الحكم الرشيد كشكل من أشكال المعونة المشروطة. ويمكن النظر إلى أهداف التنمية المستدامة كفرصة لوضع أهداف ومؤشرات جديدة بطريقة مبتكرة تراعي هذه الشواغل. ومن شأن وضع المجتمع الدولي لمبادئ مشتركة أن يسمح باختيار الأهداف والمؤشرات على أساس السياقات الوطنية والمحلية. وينبغي تكيف منطق الحكم الرشيد ليناسب البلدان النامية ذات معدلات وأنماط التنمية المختلفة.

١٧- وتكلمت السيدة بافي عن التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ جدول أعمال الحكم الرشيد على المستوى الوطني. وأشارت إلى الفجوة بين التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذها على الصعيد الوطني، وذكرت العديد من الأمثلة. وأضافت أن الثقافات المهيمنة عميقة الجذور يمكن أن تحول دون الإدماج الفعال للمعايير الدولية في السياقات الوطنية والمحلية. وفي حين أن الإصلاحات تُعتمد في بعض الأحيان لإرضاء الرأي العام الدولي، فإن السلطات السياسية في بعض البلدان تسمح باستمرار الممارسات والسياسات الخاطئة. وعندما تتعارض التقاليد مع حقوق الإنسان، أشير إلى أنه يتعين تجاوز التقاليد من أجل حماية الحقوق والحريات.

١٨- وتكلمت السيدة غونزاليس غاير باستفاضة عن التحديات ونقاط الضعف في الحكم الرشيد من المنظور الجنساني. وأشارت إلى أن التركيز على الشأن الجنساني متأصل في منظور حقوق الإنسان. ومن المهم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأبعاد المختلفة للحكم بطريقة شاملة، والتغلب في الوقت نفسه على النظر إلى النساء كمجموعة ضعيفة. وإن تصحيح التصورات الجنسانية على أساس الحكم الرشيد والخدمة العامة، وضمان معاملة الرجال والنساء على قدم المساواة، وإحراز تقدم من حيث الحصول على الحقوق والتمتع بها، كلها تشكل تحدياً، ولكنها تتيح فرصاً كذلك. وإمكانية الحصول على الخدمات العامة أمر أساسي، ولكنه غير كاف لضمان تمتع المرأة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان.

(٦) "شراكة عالمية جديدة: اجتثاث الفقر وتحويل الاقتصاديات من خلال التنمية المستدامة، تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". والتقرير متاح في www.post2015hlp.org/the-report (تم الاطلاع عليه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

١٩- وتشكل المؤسسات جزءاً من فجوة جنسانية أوسع نطاقاً ونتاجاً لها، وتغلغل ذلك في قوانينها وقواعدها، وسماتها، وممارساتها الإدارية، وآلياتها غير الرسمية، والمناصب المشغولة من النساء والرجال فيها. ولذلك من الضروري استعراض الممارسات التمييزية في المؤسسات الحكومية. ولم يجر تناول العلاقة بين الشأن الجنساني والحكم تناولاً كافياً من قبل المنظرين أو في الدراسات التجريبية. وقد حولت المرأة عمليات الحكم بمشاركتها في مختلف مؤسسات الدولة، على المستويات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكذلك في منظمات المجتمع المدني. ومنذ بداية هذا القرن، كان هناك تركيز خاص على مشاركة المرأة في المحافل لتصميم نظم جديدة للحكم، وهو عامل أساسي في بناء الحكم الرشيد. وإذا تجاهل الحكم الرشيد والخدمة العامة أوجه عدم المساواة بين الجنسين، فلن يتمكن من ضمان المشاركة الحقيقية للمواطنين ولا المبادئ الرئيسية للمساءلة، وعدم التمييز، والمساواة، والشفافية، وإمكانية الحصول على المعلومات، ووجوب إنفاذ الحقوق.

٢٠- وركز السيد باستوا على إمكانات وحدود القانون فيما يتعلق بالحكم الرشيد في الإدارة العامة. وأشار إلى أن التشريع شرط لا غنى عنه، ولكنه غير كاف في حد ذاته لضمان قيام الإدارة العامة للدولة بإعمال حقوق الإنسان والسعي لإعمالها. وأضاف أن مفهوم النهج القائم على حقوق الإنسان للحكم الرشيد يمثل فرصة لإحداث تغيير حقيقي. وجرت الإشارة إلى مطالب غدانسك الواحد والعشرين التي صاغها في آب/أغسطس ١٩٨٠ عمال حوض غدانسك للسفن، الذين كانوا يسعون إلى حصول جميع أفراد عامة الجمهور والمواطنين على حقوق متساوية في التوظيف في المناصب العامة ويطالبون بأن تقود البلد حكومة مفتوحة ويمكن الوصول إليها من أجل إحداث تغيير في حياة المواطنين. فالوعي والمواقف الإيجابية لدى الموظفين العموميين عاملان حاسمان، لا تكون التشريعات وحدها كافية بدونهما. وحقوق الإنسان تشكل أساساً جيداً لتغيير طريقة تفكير الموظفين العموميين من "نهج مهني بارد" يتمثل في مجرد إدارة المشاكل إلى "نهج مهني ساخن" يركز على رعاية الناس وفهم تطلعاتهم وتحقيقها.

باء- المناقشة التفاعلية

٢١- خلال حلقة النقاش التي اشتملت على جولتين من الأسئلة والردود، تكلم ممثلو الدول والمنظمات التالية: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، أستراليا، إستونيا، إكوادور، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، باكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، البحرين، بلجيكا، بنغلاديش، بولندا (باسم المجموعة الأساسية لمقدمي قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٥)، تركيا، تونس، الجبل الأسود، الجزائر (أيضاً باسم المجموعة الأفريقية)، جنوب أفريقيا، جورجيا، سنغافورة، السنغال، سيراليون، الصين، غانا، فرنسا، قطر، كولومبيا، مصر، المغرب (أيضاً باسم المنظمة الدولية للفرانكفونية)، ناميبيا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي. وتكلم ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية أيضاً: الشبكة العالمية للحقوق والتنمية، فريق المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، المعهد الدولي للسلام والعدالة وحقوق الإنسان، منظمة "أفريقيا تتكلم"، منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، الوكالة المعنية بحقوق الإنسان.

٢٢- وأبرز المتكلمون الروابط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان، وأكدوا على أهمية تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات، بما في ذلك داخل المنظمات الدولية. وعرض العديد من المندوبين الجهود المحلية وأفضل الممارسات التي تهدف إلى تحسين الحكم الرشيد والخدمات العامة وتبادلوا المعلومات عنها، بما في ذلك إصلاح قطاع القضاء والقطاع الإداري، وضمان الشفافية وتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، وإدراج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية وفي برامج تدريب أفراد الشرطة والقضاء، ومبادرات إدارة الشأن العام بالوسائل الإلكترونية، والاستثمار في خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، وكذلك الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. ويشكل التمسك بأعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة في الخدمات العامة المهنية والمسؤولية والشفافية أحد العناصر الأساسية للحكم الرشيد. وتعمل مبادئ ومعايير الحكم الرشيد في الخدمات العامة كآلية وقائية ضد أشكال عديدة من الفساد. وأشار المندوبون إلى الفئات التي تعاني من فرص محدودة في الحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأقليات، وفي بعض الحالات النساء، وهي الفئات التي تكون بحاجة إلى عناية خاصة بهدف ضمان عدم تقويض حقوقها الإنسانية.

٢٣- وأبرزت مبادئ النزاهة وسيادة القانون ومكافحة الفساد كمبادئ ضرورية لتحقيق الحكم الرشيد، وكذلك لبناء رأس المال البشري وإعمال الحق في التنمية. وأقر المندوبون بأنه ينبغي توحيد الممارسات الجيدة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويشكل ضمان اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان للحكم الرشيد تحدياً عالمياً. وأشار أحد الوفود إلى نظام تقديم المعونة، الذي كثيراً ما يكون مليئاً بالشروط وبالتالي تعتبره البلدان المعنية غير مفيد. وعرض بعض الوفود الجهود المحلية المبذولة لتعزيز الحكم الرشيد وزيادة مشاركة المواطنين في الإدارة العامة، بما في ذلك من خلال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأمناء المظالم، والتشريعات الوطنية، وخطط العمل الوطنية، ومبادرات إدارة الشأن العام بالوسائل الإلكترونية. كما أشار إلى المشاركة في الجهود الدولية، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة وكذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، شدد المندوبون على أهمية ضمان الحكم الرشيد في أعمال المنظمات الدولية. وأبرز أحد المتكلمين الحاجة إلى قيام الدول بحشد موارد كافية لإعمال حقوق الطفل، من خلال تدابير مثل فرض الضرائب، وإعطاء الأولوية لمصالح الطفل الفضلى في جميع عمليات صنع القرار.

٢٤- وأكد المندوبون أن النهج القائم على حقوق الإنسان ضروري لتوفير الخدمات العامة. ووصف الحكم غير الفعال بأنه في صميم تحديات التنمية، حيث يؤدي إلى الإهدار، والفساد، وانخفاض ثقة الأعمال التجارية، والتمييز، وعدم تقديم الخدمات الأساسية اللازمة للتمتع بحقوق الإنسان. وطُرحت أسئلة بشأن دور الخدمة العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الطريقة التي يمكن أن تدعم بها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الاستخدام المستمر للنهج القائم على حقوق الإنسان لتقديم الخدمات العامة.

جيم - ردود أعضاء حلقة النقاش

٢٥- تكلم السيد باستوا عن أعمال الحكم الرشيد في الإدارة العامة، وشدد على الحاجة إلى تكييف التدابير التي يتعين اتخاذها وفقاً للأهداف التي يتعين تحقيقها. وأشار إلى أن النهج العملي لأعمال الحكم الرشيد يتطلب إطاراً قانونياً مناسباً وميزانية ملائمة، إلى جانب قيادة كافية من المشاركين في التنفيذ. وأضاف أن من المهم وجود القدوة وتحديد الممارسات الجيدة وتبادلها. وفيما يتعلق بدور الخدمة العامة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطّة ما بعد عام ٢٠١٥، أكد السيد باستوا أن الخدمة العامة يمكن أن تفتح لأصحاب المصلحة الخارجيين وتدعوهم إلى المشاركة على نطاق واسع في الإدارة وصنع القرار، مع الأخذ في الاعتبار أيضاً حجم القضايا المطروحة في الهدف ١٦. كما يمكن أن تعزز الشراكات في هذه العملية. وعلى الدول أن تضمن إمكانية الاحتكام إلى القضاء من خلال إتاحة ما يلزم من الوسائل التنظيمية والتقنية والمتعلقة بالميزانية. وهناك حاجة إلى تدريب موظفي الخدمة العامة، في حين ينبغي تثقيف المواطنين بشأن كيفية ممارسة حقوقهم. وتم التأكيد على أن تعزيز الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات يمثل استثماراً لا يقدر بثمن ويتطلب ميزانية كافية. وأوصى باستخدام الوسائل الرقمية لخفض التكاليف إلى حد كبير في هذا الصدد. وينبغي توفير أمثلة عملية على كيفية إضرار الفساد بالأفراد والمجتمع. ومن المهم أيضاً توفير التدريب لأفراد الخدمة العامة بشأن كيفية كسر الحلقة المفرغة للفساد وتجنب الثقافة التنظيمية الفاسدة.

٢٦- وتناول السيد موموني مسألة كيفية منع الفساد وتحويل الأموال العامة من قبل المسؤولين رفيعي المستوى. وأشار إلى أن حالات الفساد الكبرى أظهرت الحاجة إلى إنشاء محكمة دولية لمكافحة الفساد للنظر في قضايا الفساد التي تتردد المحاكم المحلية في قبولها أو التي تكون غير قادرة على النظر فيها. وأوضح أن هذه المحكمة ستعمل كرادع لأولئك الذين يرغبون في استخدام المنصب العام لتحقيق ثراء شخصي. وعرض وجهات نظره حول كيفية جعل الإدارة العامة أكثر استجابة للمصالح العامة للمواطنين. وأقر بأن الفساد، في بعض السياقات، يعد السبب الرئيسي لعدم استفادة الناس من الخدمة العامة، وبأن هناك حاجة إلى الإنفاذ الصارم وغير المتحيز للقواعد الواجبة التطبيق على موظفي الخدمة المدنية في حالات الانتهاكات. وخلافاً للرأي الذي يفيد بأن عدم وجود إرادة سياسية كان سبباً في عدم تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو فعال، فإن المؤسسات القوية ضرورية لضمان ألا يكون بوسع أي فرد تقويض النظام، بصرف النظر عن نفوذه.

٢٧- وتكلم السيد تاكيون عن كيفية تعزيز أوجه التآزر بين المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة فيما يتعلق بسياسات الحكم الرشيد والإدارة العامة. وأشار إلى أنه يمكن تعزيز أوجه التآزر من خلال مذكورة مشتركة لوضع أعلى معايير للخدمات العامة وزيادة تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وعلق على الأسئلة المتعلقة بتهيئة بيئة دولية مواتية لتحسين الخدمة العامة، والآليات

الدولية المحددة لمساعدة البلدان في التغلب على القيود المالية. وأشار إلى أن تمويل التنمية بالغ الأهمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية الدولية الأخرى في البلدان المتلقية. وجرى الإشارة إلى ثلاثة مستويات مختلفة من الدعم في هذا السياق: (أ) إصلاح النظام الضريبي المحلي لمنح حق الوصول إلى الأموال المخفية التي يسيطر عليها بخلاف ذلك القطاع غير الرسمي، وتمكين المواطنين من مساءلة الحكومات عن كيفية إنفاق الضرائب؛ (ب) على المستوى الدولي، من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي؛ (ج) الحلول المبتكرة مثل ضريبة التضامن.

٢٨- وردت السيدة غونزاليس غاير على سؤال حول الكيفية التي يمكن بها لمجلس حقوق الإنسان أن يواصل تعزيز الحكم الرشيد في الخدمة العامة. وأشارت إلى سبل مختلفة، مثل الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة التوصيات من قبل هيئات المعاهدات، التي يمكن للمجلس أن يمارس تأثيره من خلالها. وعلى المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان أيضاً أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد نظراً لمركزها المؤسسي العام، ومع ذلك المستقل. وبالتالي ينبغي تعزيزها، وعليها أن تتعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني لزيادة فعاليتها. وتعمل المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان كآليات رقابة لضمان امتثال الدول لحقوق الإنسان، ويمكن أن تعد أيضاً تقارير مستقلة لمختلف هيئات المعاهدات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وأمناء المظالم في وضع المعايير على الصعيد الدولي، وإنفاذ المعايير على الصعيد المحلي في نفس الوقت. وفيما يتعلق بدور مؤسسات القطاع الخاص في الحكم، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص بتزايد الاتجاه نحو خصخصة الخدمات العامة مثل المياه والتعليم والصحة. وعلى الدولة أن تعمل كضامن وأن تتحمل المسؤولية النهائية عن ضمان احترام جميع حقوق الإنسان. وأبرزت إمكانات الحكومة الإلكترونية والتكنولوجيات الجديدة فيما يتعلق بإعمال ورصد حقوق الإنسان، ولا سيما من حيث إمكانية الحصول على المعلومات. ولكن شُدد على أن الحكومة الإلكترونية وإمكانية الحصول على المعلومات لا يضمنان بحد ذاتهما نهجاً قائماً على حقوق الإنسان.

٢٩- وعرضت السيدة بافي التحديات الأكثر شيوعاً الناجمة عن الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات العامة، وسلطت الضوء على الحاجة إلى مزيد من الشفافية في صياغة السياسات العامة. وأشارت إلى أن التقشف والخصخصة أعادا تعريف الأدوار وأن اقتصاد السوق جلب قيماً وسياسات جديدة أصبحت جزءاً من السياسة الرسمية في بلدان عديدة. وبالتالي هناك حاجة إلى الاستثمار في التحول الثقافي لا في التغيير التشريعي فحسب. ورداً على سؤال حول إمكانية الحصول على الخدمات العامة والمشاركة فيها من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة، أشارت إلى أن المبدأ الأساسي لعدم التمييز في مجال حقوق الإنسان ضروري لتحقيق الحكم الرشيد؛ وينبغي أن تكون الخدمات العامة شاملة للجميع وميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة. وجرى الإشارة إلى مقاومة الثقافة السائدة باعتبارها أحد الأسباب الرئيسية لمحدودية الوصول والمشاركة. وفي البلدان

ذات الكثافة السكانية العالية، يخلق نقص الموارد المزيد من المقاومة إزاء تقاسم الخدمات بين ذوي الإعاقة وغيرهم. وأبرزت في هذا السياق أهمية التثقيف والتوعية وتدريب الموظفين العموميين وتبادل أفضل الممارسات.

رابعاً- الخلاصة

٣٠- أشارت الميسرة في تلخيصها للمناقشة إلى أن حلقة النقاش أظهرت الحاجة إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات. وأضافت أنه تم تحديد عناصر لتحسين الحكم الرشيد في الإدارة العامة (أ) على المستوى الدولي: باستخدام صكوك وآليات حقوق الإنسان، وبلاستناد إلى توصيات وتوجيهات الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، وكذلك إلى المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير من قبل الدول، والاستعراض الدوري الشامل؛ (ب) وعلى المستوى الوطني: تحسين الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات والاطلاع على الوثائق الرسمية للمساعدة في تمكين المواطنين من الرقابة على الخدمة العامة الفعالة.